منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية
Media and Economic Research Forum

(نشرة اقتصادية دورية)

(5 فبراير / شباط 2025 - العدد 154)

تصدر عن منتدى الإعلام والبحوث الاقتصادية

النفط والكهرباء

- عقد وزير النفط والمعادن، المهندس سعيد الشماسي، ومحافظ شبوة، عوض بن الوزير، اجتماعا ركز على قضايا استراتيجية هامة، أبرزها إنشاء شركة "بترو شبوة" لإدارة واستكشاف وإنتاج النفط في المحافظة.

- وشدد المحافظ على ضرورة تمكين شبوة من إدارة مواردها الطبيعية بشكل عادل ومستدام، وأن تكون لها دور أكبر في الإشراف على القطاعات النفطية. الوزير الشماسي أكد التزام الوزارة بتطوير هذه الشركة، مشيرًا إلى تشكيل لجنة لاستكمال الإجراءات اللازمة.

- أصدرت شركة شركة بترومسيلة بيانا حول أنبوب النفط بالقرب من ميناء الضبة، وأوضحت أنه لا صلة لها بأي أعمال خارج حدود الميناء. وأكدت أن الأنبوب المذكور يعود لمشروع تشرف عليه وزارة النفط والمعادن، وأنه يقع على بُعد أكثر من 600 متر من الخزانات ولا يتعدى أسوار الميناء. كما شددت على عدم علاقتها بوحدات التكرير المتنقلة في ساحل حضرموت.

- حلف قبائل حضرموت يعلن عن توقيف خروج النفط الخام من المحافظة اعتباراً من يوم الإثنين 3 فبراير "حفاظاً على ثروات حضرموت وبعد أن أعطى أهل حضرموت مجلس القيادة الرئاسي الوقت الكافي للبت في تنفيذ استحقاقات حضرموت المشروعة، الأمر الذي يحتم اتخاذ هذه الإجراءات حتى الاستجابة وإعطاء حضرموت مكانتها المستحقة كطرف مستقل ضمن المعادلة اليمنية.

- توقعت مصادر مطلعة أن تدخل محافظة عدن في انقطاع تام للكهرباء مرة أخرى خلال الـ 48 ساعة القادمة وللمرة الثانية في تاريخها. وأفادت المصادر في مؤسسة الكهرباء أن الانقطاع سيحدث عقب قيام السلطة المحلية بمحافظة حضرموت باتخاذ قرار يقضي بوقف الامدادات للوقود الخام الى عدن منذ اليوم السبت . وأوضحت المصادر ان جميع المحطات العاملة بوقود الديزل والمازوت متوقفة منذ فترة ولاتعمل .

الموانئ

- فرض جهاز مكافحة الإرهاب في عدن إجراءات رقابية ورسوم مالية على جميع الواردات إلى الموانئ اليمنية بدءًا من 1 فبراير 2025، حيث ألزم المصدرين بالحصول على إقرار مسبق بالبضائع من منصة معتمدة

بالإضافة إلى شهادة إقرار من ميناء التحميل ودفع رسوم تتراوح بين 100-150 دولار لكل حاوية. كما حذر الجهاز من فرض عقوبات تشمل تأخير التخليص الجمركي أو مصادرة أو إعادة البضائع المخالفة.

- كشفت مؤسسة موانئ خليج عدن، عن توجيهات من وزارة النقل بعدم التعامل مع الإشعار الصادر عن جهاز مكافحة الإرهاب بشأن التصريح المسبق للبضائع والشحنات القادمة إلى الموانئ اليمنية، محذرة من تبعات ذلك والتي قد تشمل وقف الأنشطة الملاحية.

تقارير دولية

- نبّهت شبكة الإنذار المبكر من المجاعة إلى أن ملايين اليمنيين سيعانون من عجز في استهلاك الغذاء حتى منتصف العام الحالي على الأقل، حيث تستمرُ الصدمات الاقتصادية الكلية، الناجمة عن الصراع المستمر في البلاد، في تقييد وصول الأسر بشدة إلى الغذاء. وبيّنت أن الموانئ الخاضعة لسيطرة الحوثيين فقدت 70 في المائة من قدرتها التشغيلية؛ نتيجة الضربات الإسرائيلية.

- توقّع تقرير أممي أن تكون لموسم الصقيع البارد في اليمن تأثيرات في دخل المزارعين، وأن الخسائر الاقتصادية المرتبطة بذلك أسوأ من المعتاد في كثير من محافظات المرتفعات.

وتوقّع أن تتأثر محاصيل المزارعين خارج الموسم، مثل الخضراوات والقات والحمضيات، سلباً، مؤكداً أن لدى المزارعين خيارات محدودة للغاية للتكيُف بعد سنوات من الصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتوقع ارتفاع الأسعار في الأسابيع المقبلة.

- توقّع البنك الدولي أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي حتى فبراير 2025 مع اشتداد موسم الجفاف وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ومن المتوقّع أيضاً ارتفاع خطر الصقيع في المرتفعات اليمنية، وخاصةً في صنعاء وذمار، ما يهدّد سبل العيش الزراعية، وستستمر الظروف الجافة، ما يؤدّي إلى تفاقم نقص المياه وإعاقة نمو المحاصيل.

أسعار المشتقات النفطية - 6 فبراير 2025

سعة الجالون 20 لتر (ر.ي)

المدينة	البنزين	الديزل
صنعاء	9,500	9,500
عدن	31,300	33,000
مأرب	8,000	26,000
تعز	28,000	32,000
المكلا	30,000	29,000
سيئون	25,600	31,000

أسعار النفط الخام العالمي

خام برنت سعر البرميل
75.59 دولار

الخام الأمريكي سعر البرميل
72.40 دولار

متوسط أسعار الذهب

جنيه الذهب

المدينة	شراء	بيع
صنعاء	331000 ريال	335000 ريال
عدن	1,390,000 ريال	1,410,000 ريال

جرام عيار 21

المدينة	شراء	بيع
صنعاء	41,250 ريال	43,500 ريال
عدن	173,000 ريال	183,000 ريال

الذهب في الأسواق الدولية

في المعاملات الفورية
2830.86 دولار للأونصة

في العقود الأمريكية الآجلة
2846.79 دولار للأونصة

(أونصة الذهب عالمياً = 31.1 جرام)

أسعار صرف العملات

جنيه الذهب

المدينة	الدولار			السعودي	
	بيع		شراء	بيع	شراء
صنعاء	537	-	534	140.20	139.80
عدن	2233	-	2224	584	583
مارب	2236	-	2224	585	584

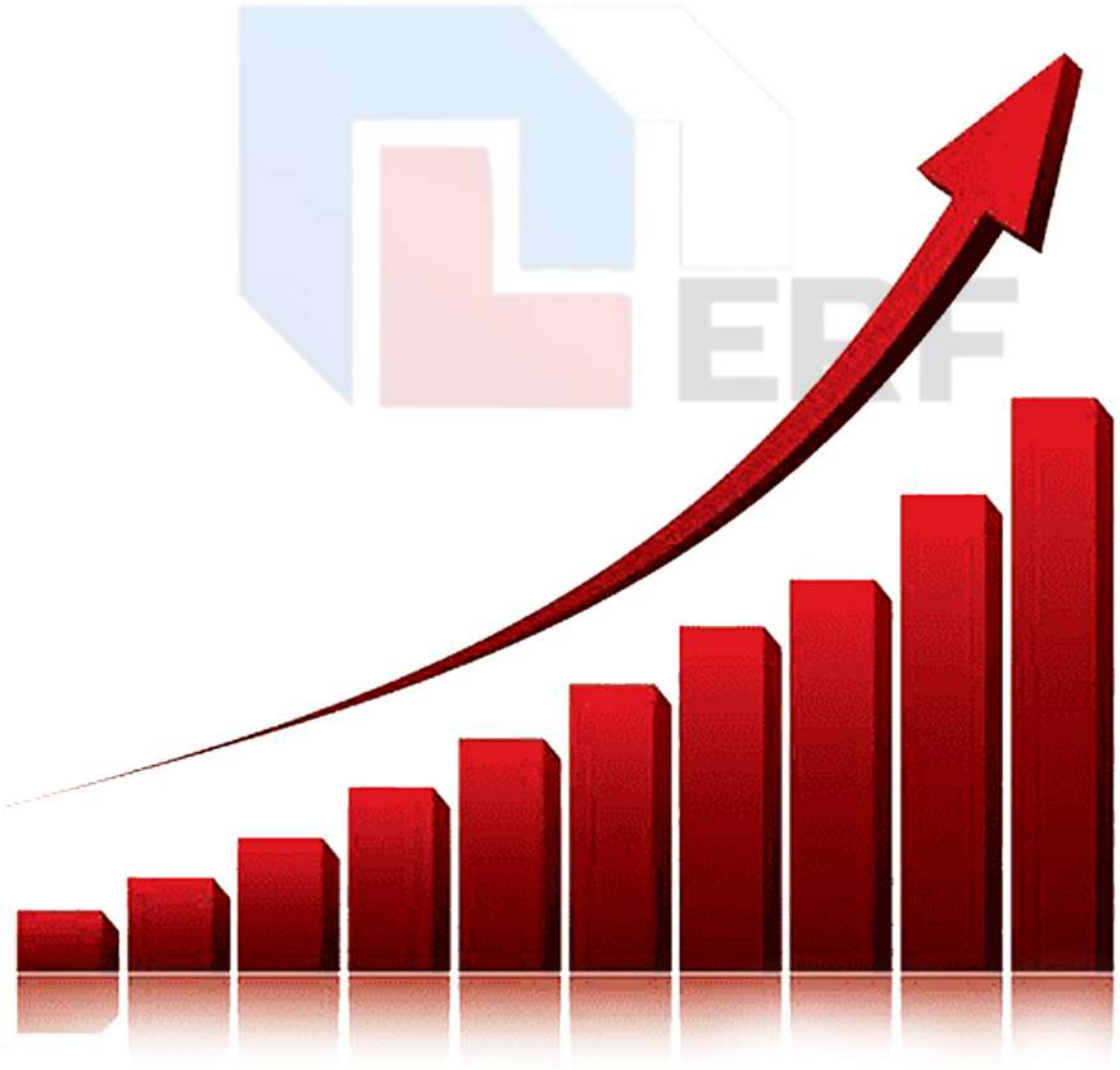

تحليلات

الصراع على الملف النفطي داخل الحكومة الشرعية:

يشير الوضع القائم في قطاع النفط في اليمن إلى وجود صراع مستمر داخل الحكومة الشرعية ومجلس القيادة الرئاسي حول توزيع الصلاحيات بين السلطة المركزية في عدن والسلطات المحلية في المحافظات النفطية مثل شبوة وحضرموت، شركة "بترو مسيلة"، التي كانت تدير قطاع 5 (عياذ) في شبوة، تواجه الآن تحديًا من السلطة المحلية التي تسعى لتمكين نفسها من إدارة قطاع النفط بشكل أكبر. هذا الصراع يظهر جليًا في التأكيد على إنشاء "بترو شبوة" ككيان محلي مستقل قد يحقق تطلعات شبوة في تعزيز سيطرتها على مواردها النفطية.

من جهة أخرى، وزارة النفط والمعادن المركزية بقيادة الشماسي تسعى للحفاظ على دورها في الإشراف المركزي على القطاع، كما يظهر في تصريحها حول الأنبوب النفطي بالقرب من ميناء الضبة، مما يبرز التحديات التي تواجهها الوزارة في التنسيق مع السلطات المحلية. بيان "بترو مسيلة" يشير إلى أن الوزارة هي المسؤولة عن بعض المشاريع النفطية، مما يعكس التوتر بين المركز والسلطة المحلية في المناطق المنتجة للنفط.

تداعيات اقتصادية واجتماعية:

- إن هذه التوجهات والتنافسات على إدارة القطاع النفطي ستؤثر بشكل مباشر على العوائد المالية التي يمكن أن تحققها الحكومة الشرعية عبر هذا القطاع. إذا نجحت شبوة في إنشاء "بترو شبوة" واستكشاف وإنتاج النفط بشكل مستقل، فإنها ستعزز قدرتها على تأمين إيرادات محلية

- من الناحية الاجتماعية، فإن أي تغيير في آلية إدارة القطاع النفطي قد يؤدي إلى تحسين ظروف المعيشة في شبوة إذا تم استثمار الموارد النفطية بشكل مستدام. لكن في الوقت ذاته، قد يؤدي ذلك إلى زيادة التوترات بين الحكومة المركزية والسلطة المحلية في شبوة، مما يعقد الوضع السياسي.

- من المتوقع أن تشهد الفترة القادمة مزيدًا من الصراع السياسي والاقتصادي حول إدارة القطاع النفطي، خاصة في ظل وجود مصالح متضاربة بين الجهات المركزية والمحلية. إذا تمت الموافقة على تأسيس شركة "بترو شبوة" وأصبحت ذات دور محوري في إدارة النفط في شبوة، فإن ذلك قد يسهم في تعزيز التنمية المحلية، ولكنه قد يفاقم الخلافات الداخلية في الحكومة الشرعية بشأن توزيع الصلاحيات والإيرادات النفطية.

- في النهاية، يجب على الحكومة الشرعية ومجلس القيادة الرئاسي التوصل إلى تفاهمات واضحة فيما يخص توزيع إدارة القطاع النفطي بين المركز والسلطات المحلية ،مما يضمن استدامة الموارد النفطية وتوجيهها لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

حلف قبائل حضرموت

- كما تواجه الشرعية تحديًا كبيرًا في التعامل مع التصعيد الأخير من حلف قبائل حضرموت، الذي قرر وقف تصدير النفط الخام من المحافظة إلى عدن بدءًا من 3 فبراير 2025 ، احتجاجًا على عدم تنفيذ استحقاقاتها المشروعة وتحقيق مطالبها بشأن مكانتها كطرف مستقل في المعادلة السياسية اليمنية. هذا القرار يشير إلى تصاعد التوترات بين السلطات المركزية وحضرموت، ويعكس الإحباط من تجاهل مطالبهم.

- مع توقف تصدير النفط، قد تدخل محطات الكهرباء في عدن في أزمة كبيرة، ما توقعات بانقطاع كامل للكهرباء في عدن، ما يسبب إضطرابًا واسعًا في الخدمات الأساسية. تتطلب هذه الأزمة إجراءات عاجلة من الحكومة لتعزيز الثقة مع قبائل حضرموت.

- يفترض أن تكون الخطوة الأولى فتح قنوات للتواصل مع حلف قبائل حضرموت، الاستماع إلى مطالبهم، والضغط على الجهات المعنية لتحقيق التنمية المستدامة في المحافظة. يجب أن تكون هناك استجابة سريعة من الحكومة لضمان تحقيق بعض من هذه المطالب، خاصة في مجالات الاستحقاقات المالية والتنموية، مع ضمان تمثيل حضرموت بشكل أكثر فعالية في مراكز القرار.

قدرة الحكومة على تعويض شحنات النفط:

- ستواجه الحكومة تحد آخر يتمثل في تعويض شحنات النفط التي كانت تصل إلى محطات الكهرباء في عدن من نفط المسيلة. تعويض هذه الشحنات أمر صعب ويعتمد على البدائل المتاحة، مثل شراء وقود بديل أو تحسين الإمدادات من مصادر أخرى. قد تتطلب هذه الإجراءات وقتًا وترتيبات مالية ضخمة.

- إذا لم تتمكن الحكومة من التوصل إلى تسوية مع حلف قبائل حضرموت في فترة قصيرة، فإن انقطاع إمدادات النفط قد يفاقم من الوضع الكهربائي في عدن والمناطق المجاورة، مما يضر بشكل كبير في الحياة اليومية للمواطنين. على الحكومة أن تجد حلولاً مرنة ترضي الأطراف كافة، بما في ذلك تقديم استحقاقات حضرموت في وقت قريب مع تأكيد التزامها بالمشاركة في إدارة موارد النفط بشكل عادل.

- إجمالًا، الحكومة بحاجة إلى العمل بسرعة وفعالية لإنهاء هذا التصعيد، وتحقيق حلول تنموية عادلة، وتفادي تفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية في المحافظات المتضررة.

صراع في جبهة جديدة

- كما أن التوتر بين جهاز مكافحة الإرهاب ومؤسسة موانئ خليج عدن يفسر على أنه جزء من الصراع بين أجنحة الحكومة الشرعية وعدم التناغم بين مؤسسات الدولة. هذا الصراع يعكس غياب التنسيق والتعاون الفعّال بين الأجهزة الحكومية المختلفة، مما يؤثر على القدرة على اتخاذ قرارات متكاملة تسهم في استقرار الاقتصاد الوطني.

- في هذه الحالة، يظهر جهاز مكافحة الإرهاب وكأنه يركز على الأبعاد الأمنية، التي تهدف إلى منع المخاطر المحتملة مثل التهريب أو الأنشطة غير المشروعة، بينما تظهر مؤسسة موانئ خليج عدن ووزارة النقل كجهات معنية بتحقيق استقرار حركة التجارة وتسهيل الواردات للحد من الضغط الاقتصادي على الشركات والمواطنين. تعارض المواقف بين الطرفين ينبع من غياب تنسيق حكومي داخلي بين هذه الجهات، ما يخلق حالة من الارتباك الإداري ويضر بالاقتصاد الوطني.

- هذا التناقض بين الأهداف الأمنية والاقتصادية يعكس أزمة في التنسيق بين الأجنحة المختلفة للحكومة الشرعية. هذا يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الأنشطة التجارية، زيادة التكاليف، وتأخير التنمية الاقتصادية، مما يؤثر في النهاية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد. إذا استمر هذا الوضع دون معالجة، قد يصبح تأثيره طويل المدى في شكل تدهور في أداء الحكومة ككل، مما يفاقم من فقدان الثقة لدى المواطنين في قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتهم الأمنية والاقتصادية.

- هذا يُظهر أن التنافس بين الأجنحة الحكومية ليس فقط في القضايا السياسية، بل يشمل أيضًا القضايا الاقتصادية واللوجستية، مما يزيد من تعقيد إدارة الدولة في ظل الأزمة الحالية.

توقعات الأمن الغذائي

ارتفاع معدلات الفقر والجوع: من المتوقع أن يؤدي انخفاض القدرة على الوصول إلى الغذاء إلى زيادة معدلات الجوع والفقر في العديد من المناطق، خصوصًا بين الفئات الأكثر هشاشة مثل الأطفال والنساء وكبار السن، تأثر الغذاء ليس فقط على المستوى الفردي، بل يؤثر بشكل عام على المجتمع، حيث يصبح من الصعب توفير احتياجات أسرية أساسية.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية: بسبب تعطل أدوات الإنتاج المحلي وخروج القدرة التشغيلية لميناء الحديدة عن الجاهزية وفي ظل اعتماد الكتلة السكانية الأكبر في اليمن على الميناء كمنفذ للاستيراد ومع استمرار الحوثي في منع التجار من الاستيراد عبر الموانئ المحررة يتوقع أن ترتفع أسعار المواد الغذائية خلال الأسابيع القادمة.

تدهور الوضع الزراعي: تدمير المحاصيل الزراعية نتيجة الصقيع، مع محدودية خيارات التكيف للمزارعين بعد سنوات من النزاع الاقتصادي، سيتسبب في عجز المزارعين عن تعويض خسائرهم. هذا سيتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة في قطاع الزراعة، والذي يعد من المصادر الرئيسية للدخل في المناطق الريفية.

نقص الموارد: تواجه الحكومة اليمنية صعوبة كبيرة في توفير الدعم الكافي للقطاعات الأساسية مثل الزراعة والغذاء بسبب محدودية الموارد والضغوط السياسية والاقتصادية التي يفرضها الصراع المستمر. علاوة على ذلك، تآكل موارد الدولة يجعل من الصعب على الحكومة توفير دعم مباشر للفئات الأكثر تضررًا.

الاستجابة الإنسانية: رغم الدعم الدولي وبعض المبادرات الإنسانية، تظل جهود الحكومة في مواجهة المجاعة محدودة بسبب التحديات السياسية والاقتصادية. هناك حاجة إلى تنسيق أكبر مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني لتقديم المساعدات الغذائية والتنموية بشكل أكثر فاعلية.

أسعار الخضروات والفواكه: مع تفاقم آثار الصقيع على المحاصيل، من المتوقع أن ترتفع أسعار الخضروات والفواكه بشكل كبير في الأسابيع المقبلة. المزارعون الذين يعانون من تدمير محاصيلهم سيواجهون صعوبة في استعادة الإنتاج خلال الموسم القادم، مما يعني أن الأسعار سترتفع نتيجة لنقص العرض. الأسعار المرتفعة ستؤثر بشكل كبير على قدرة الأسر ذات الدخل المحدود في الوصول إلى هذه السلع الأساسية.

من جهة أخرى

في حال استمرار انعدام الأمن الغذائي، سيكون من الصعب على الأسر الصغيرة والمزارعين تجاوز هذه التحديات، حيث سيكون عليهم مواجهة صعوبة أكبر في توفير احتياجاتهم الأساسية.

استفادة موانئ عدن والمكلا

تدمير القدرة التشغيلية لميناء الحديدة، نتيجة للضربات العسكرية، يُعتبر حدثًا محوريًا له تداعيات اقتصادية كبيرة على موانئ أخرى في البلاد، أبرزها موانئ عدن والمكلا في عدة جوانب أهمها:

- **زيادة حركة التجارة:** تدمير ميناء الحديدة يؤدي إلى تعطيل أحد الممرات الرئيسية لتدفق البضائع إلى اليمن، ما قد يدفع التجار والمستوردين إلى تحويل مسار الشحنات إلى موانئ أخرى مثل عدن والمكلا. وبالتالي، ستشهد هذه الموانئ زيادة في حركة التجارة، ما يعزز النشاط التجاري بشكل عام.

- **زيادة الإيرادات الجمركية:** مع زيادة الواردات عبر موانئ عدن والمكلا، من المتوقع أن ترتفع الإيرادات الجمركية. تمثل هذه الإيرادات مصدرًا حيويًا للحكومة المحلية في ظل الأزمة الاقتصادية، لتغطية النقص المالي الناتج عن الصراع المستمر.

- **دعم قطاع النقل واللوجستيات:** زيادة تدفق البضائع عبر موانئ عدن والمكلا يعزز نشاط قطاع النقل واللوجستيات، بما في ذلك شركات الشحن، شركات التخزين، والمرافق اللوجستية في المناطق المجاورة. هذا يمكن أن يُحفز النمو الاقتصادي في مدن مثل عدن والمكلا ويخلق فرص عمل إضافية في هذه القطاعات.

- **تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي:** إذا تم تطوير موانئ عدن والمكلا بشكل أكبر وتم تحسين البنية التحتية لهذه الموانئ، فقد يؤدي ذلك إلى تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي النسبي في بعض المناطق الجنوبية. ومع تطور النشاط التجاري، ستزداد الإيرادات الحكومية والفرص الوظيفية في القطاع الخاص.

موانئ عدن والمكلا قد تستفيد من تدمير القدرة التشغيلية لميناء الحديدة، حيث من المحتمل أن تشهد زيادة في حركة الواردات والإيرادات الجمركية. ومع ذلك، هناك تحديات في البنية التحتية والأمن قد تحد من قدرتها على الاستفادة بشكل كامل من هذه الفرص. في النهاية، سيكون نجاح هذه الموانئ في الاستفادة من هذه الزيادة مرهونًا بقدرتها على تحسين بنيتها التحتية وتوفير بيئة آمنة ومستقرة للنشاط التجاري.

القطاع الخاص — فرص وتحديات

في ظل الأخبار والتحليلات الأخيرة المتعلقة بالتحولات السياسية والاقتصادية في اليمن، يمكننا استشراف بيئة العمل للقطاع الخاص التجاري أو المصرفي خلال الفترة القادمة سواء القصيرة أو الطويلة الأمد.

1. التحديات الأمنية والسياسية:

- **توقف إمدادات النفط:** التوترات الحالية في حضرموت، والتي أسفرت عن وقف تصدير النفط إلى عدن، قد تؤدي إلى تعطيل الإنتاج وزيادة الضغط على المرافق الحيوية مثل محطات الكهرباء. هذا من شأنه أن يزيد من تكاليف الإنتاج في القطاع الخاص، بالإضافة إلى تأثيره على البيئة التجارية بسبب الانقطاع المتكرر للخدمات الأساسية.
- **التوترات بين الأجنحة الحكومية:** الصراع الداخلي بين الأجهزة الحكومية والسلطات المحلية (مثل قبائل حضرموت) يساهم في غياب الاستقرار المؤسسي، مما يقلل من الثقة في بيئة الأعمال ويؤدي إلى تأخير المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص.
- **التحديات الأمنية:** استمرار التهديدات الأمنية والإرهابية، مثل تلك التي قد تؤثر على الموانئ أو الأنابيب النفطية، يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الأمنية وزيادة المخاطر على استثمارات القطاع الخاص.

2. التحديات الاقتصادية:

- **ارتفاع الأسعار وانقطاع الكهرباء:** مع انقطاع الإمدادات وارتفاع الأسعار (وخاصة للوقود) من المتوقع أن يواجه القطاع الخاص صعوبة في الحفاظ على استدامة العمليات، خاصة في الأنشطة التي تعتمد على الطاقة. سيؤدي هذا إلى زيادة تكاليف التشغيل، ويزيد من الضغوط على الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر أكثر عرضة لهذه التغيرات.
- **التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة:** ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب شح الموارد وزيادة التضخم قد يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، مما يؤثر على الأرباح في القطاعات التجارية.

- **صعوبة الوصول إلى التمويل:** مع انخفاض قدرة المصارف على تقديم قروض ميسرة بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، سيواجه القطاع المصرفي تحديًا في دعم الاستثمارات، مما يؤثر على قدرة الشركات على توسيع أعمالها أو تمويل المشاريع الجديدة.

3. التحديات الهيكلية:

- **ضعف البنية التحتية:** التدمير المستمر للبنية التحتية وغياب صيانة الموانئ والمطارات والطرقات قد يبطئ حركة التجارة، ويزيد من تكاليف النقل، مما يؤثر على سلاسل الإمداد في مختلف القطاعات التجارية.
- **غياب التنسيق الحكومي:** عدم التنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة قد يؤدي إلى تعقيد الإجراءات للقطاع الخاص التجاري، مما يخلق بيئة غير مواتية للاستثمار طويل الأجل.

الفرص في ظل هذه التحديات:

1. استثمار في الطاقة البديلة:

- مع انقطاع الكهرباء وزيادة تكاليف الوقود، يمكن للقطاع الخاص الاستفادة من الاستثمار في الطاقة البديلة (مثل الطاقة الشمسية) لتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية، مما يقلل التكاليف على المدى الطويل.

2. الاستثمار في قطاع التكرير والنفط المحلي:

- إذا تم تطوير صناعة النفط المحلية، مثل مشروع "بترو شبوة" الذي تمت مناقشته، قد تظهر فرص جديدة للقطاع الخاص للاستثمار في مشاريع النفط والتكرير، حيث سيتم تقليل الاعتماد على الاستيراد وتوفير فرص عمل جديدة.

3. خدمات الشحن والنقل:

- مع تزايد الاضطرابات في موانئ الحديدة، قد تتحول بعض الأنشطة التجارية إلى موانئ عدن والمكلا، مما يجعلها نقطة التجارة الرئيسية في المستقبل. قد يكون هناك فرص لتوسيع الأعمال اللوجستية، وتحسين خدمات الشحن والنقل في هذه الموانئ.

4. التحول الرقمي والخدمات المالية:

- في ظل التحديات الميدانية، قد يزيد التحول الرقمي و الخدمات المصرفية الإلكترونية من فرص الأعمال. تطوير المدفوعات الرقمية و البنوك الإلكترونية يمكن أن يساعد القطاع المصرفي في تجاوز الأزمة الاقتصادية الحالية.